كانت اسرائيل لا تزال تعيش نشوة الانتصار الخاطف والمذهل في العام ١٩٦٧. وكانت نجحت، من قبل، في أن تروّج، عن نفسها، في أذهان الرأي العام العالمي، صورة الدولة الصغيرة المسالمة، والمحاطة ببحر من الاعداء الاقوياء؛ وها هي تستأنف هجومها الديبلوماسي على العرب، من خلال أكبر منبر فكري في العالم، وهو اليونسكو، وتتهمهم بأنهم عنصريون، ومحرضون على سفك الدماء، الخ، كي تثبت الصورة التي رسمتها الحركة الصهيونية، وتقنع الرأي العام العالمي بأن العرب يستحقون ما جرى لهم.

كان هذا، في الواقع، هو الجزء الظاهر من جبل الثلج. أما الجزء الخفي، والاكبر، فيكمن في حقيقة أن هذا الهجوم الديبلوماسي الاسرائيلي كان يخفي خطة جهنّمية لطمس معالم الثقافة الفلسطينية وتمييع الهوية العربية والاسلامية لسكان الارض المحتلة، كمقدمة لاستيعابهم وانهاء روح المقاومة لديهم، بعد أن قررت اسرائيل ضم بقية الاراضي الفلسطينية، نهائياً والى الابد.

وعلى الرغم من أن المفوّض العام لوكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين أرسل الى المدير العام لليونسكو تقريراً أكد فيه ان خبراء الوكالة قد فحصوا كتب الحساب والرياضيات ولم يعثروا على أي دليل على الادعاءات الاسرائيلية[٩]، الّا ان اسرائيل استمرت في اثارة قضية مناهج الكتب المقررة في مدارس الـ «أونروا»، وطالبت بفحصها ككل، دون أن تتمسك بحرفية تصريحاتها السابقة عن كتب الحساب.

ومن الجدير بالذكر أن اليونسكو كانت عقدت اتفاقاً، في العام ١٩٥٢، وجددته في بداية العام ١٩٦٧، مع وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين. وبموجب هذا الاتفاق تتولى اليونسكو المسؤولية الفنية للاشراف على البرنامج التعليمي لهؤلاء اللاجئين الذين كانوا استقروا في أربع دول عربية، هي الاردن ومصر ولبنان وسوريا، وذلك بالتنسيق مع حكومات هذه الدول. وكانت الكتب المقررة على مدارس الـ «أونروا» في كل هذه الدول الاربع هي الكتب ذاتها المقررة على التلاميذ المصريين، أو السوريين، أو الاردنيين، أو اللبنانيين، فلم يكن طلاب مدارس الـ «أونروا» خاضعين لنظام تعليمي منفصل، وانما كان يطبق عليهم النظام التعليمي عينه السائد في مصر، أو سوريا، أو الاردن، أو لبنان، وفقاً لأماكن تواجد هذه المدارس في مواقع اللاجئين الفلسطينيين.

في هذا السياق، وبصرف النظر عن المشكلات القانونية العديدة التي يثيرها الطلب الاسرائيلي، فان القبول بفحص اليونسكو للكتب المقررة على مدارس الـ «أونروا» كان يعني، بشكل غير مباشر، اعترافاً بأهلية اليونسكو في الاشراف على، أو مراجعة، النظم التعليمية في مصر وسوريا والاردن ولبنان، وأي ادانة، أو لوم، لمحتوياتها يعني ادانة أو لوماً لهذه النظم بأسرها، وهي مسألة في غاية الحساسية. وكان هذا هو أحد الاهداف التي تسعى اليها اسرائيل.

من ناحية أخرى، كانت الدول العربية تدرك ان اسرائيل تحتل الارض، ومن ثمّ، فهي تستطيع فرض الامر الواقع، وانها لن تقيم وزناً لأي اعتبار، أو قانون، دولي. وفي هذا الاطار، يصبح الهدف الرئيس هو الحفاظ على دور اليونسكو ودعمه بكل الوسائل، ولكي يستمر تلقي التلاميذ والطلاب في الارض المحتلة تعليماً عربياً دون أن يضطروا الى ترك الارض أو الهجرة. والواقع، ان اسرائيل لم تنتظر معرفة ما تنوي أن تتخذه اليونسكو من اجراءات؛ اذ ما لبثت الحكومة الاسرائيلية أن احاطت اليونسكو علماً بأنها «قامت، بالفعل، باتخاذ ما يلزم لتصحيح التجاوزات وحذف كل الفقرات التي من الممكن ان تحض على الكراهية والعداء من مناهج الكتب المقررة على غير اللاجئين في المدارس